

## المرجعية الدينية وبناء الوحدة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

(دراسة في مواقف وفتوى سماحة السيد السيستاني)

أ.م.د سعد عبد الحسين نعمة  
كلية القانون/ جامعة الكفيل

مقدمة:

الوحدة الوطنية هي وسيلة وهدف في ان واحد تنشدها الانظمة والمجتمعات على اختلافها، لا نها تدل على استقرار ذلك المجتمع وتطوره الحضاري والعمراني، اذ لا يمكن الجزم ان هناك مجتمع مكون من ثقافة واحدة او قومية او دين الا ان هذا التنوع يصبح عامل قوة وبناء لا ضعف في حال كان هناك تجانس بين هذه الاختلافات والفئات واستطاع النظام السياسي من صهر جميع هذه المكونات طوعاً لا بالقوة لصالح الاحساس بالولاء للوطن والانتماء له، أي عدم الغاء الاخر او التفريط به.

وكذلك يندرج تحت مفهوم الوحدة الوطنية استقلال الدولة في صنع سياساتها وقراراتها الداخلية والخارجية وفرض اردتها وسيطرتها على اقليمها البري والبحري والجوي والحفاظ على حدودها، وبدون ذلك يصبح الداخل عرضه للتدخل الخارجي واثارة الفتن، وتوسيع حدة الانقسامات لتمرير سياساتها وتحقيق اهدافها على حساب الداخل.

ونتيجة لذلك نجد منذ سقوط النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ دعت المرجعية الدينية الى ضرورة ادارة البلاد من قبل أبنائه بعيداً عن ارادة وتدخل المتحل والى ضرورة اجراء انتخابات حرة ونزيهة تقوم على التعددية السياسية بما يضمن لكل من المشاركة في ادارة الدولة لأجل درء الانقسامات والحفاض على وحدة المجتمع العراقي، وانها انتقدت الصراعات الطائفية وتقسيم المناصب على اسس طائفية وقومية، واكدت على عدم التدخل بالشأن السياسي الداخلي العراقي وعلى ضرورة استقلال القرار السياسي العراق، وانها (المرجعية الدينية) وقفت مع الشعب العراقي في احداث عصابات داعش التي ارادت ضرب الوحدة الوطنية وتكفير والغاء الاخر لا بل دعت الى القضاء عليه،

وكان الامر ينذر بحرب اهلية لو لا تدخل المرجعية واصدارها الفتوى المقدسة فتوى الجهاد الكفائي.

وعلية يحاول الباحث من الخوض في الفرضية الاتية ( ان الوحدة الوطنية عامل مهم في سبيل بناء وتطوره البلاد اذا ما وقف النظام السياسي موقف موحد من جميع مواطنيه، دون تحيز لجهة او فئة دينية او طائفية او قومية او ثقافة على حساب الاخرى)

ونحاول الاجابة على الاسئلة التي تتضمنها الاشكالية الاتية: رغم ارشادات ودعوات المرجعية الدينية بضرورة تقوية الداخل على حساب الخارج ومشاركة الجميع في ادارة الدولة، الا انه ظهرت الصراعات الطائفية والفئوية التي صدعت مفهوم الوحدة الوطنية العراقية. وهنا علينا ان نطرح التساؤل المهم وهو ما هو دور المرجعية الدينية من خلال المواقف والفتوى التي بدرت منها و اصدرتها في خلاص البلد من الحرب الطائفية و الحفاظ على الوحدة الوطنية العراقية او على الاقل التقليل من حدة الانقسامات المجتمعية؟ وهذا ما نحاول الاجابة عليه من خلال تقسيم البحث وفق التالي:

المبحث الاول: مفهوم الوحدة الوطنية واليات تحقيقها

المطلب الاول: مفهوم الوحدة الوطنية

المطلب الثاني: اليات تحقيق الوحدة الوطنية

المبحث الثاني: مواقف المرجعية الدينية في الحفاظ على الوحدة الوطنية بعد ٢٠٠٣

المطلب الاول: طبيعة المجتمع العراقي

المطلب الثاني: موقف المرجعية الدينية من الاحتلال الامريكي والحفاظ على الوحدة الوطنية

المطلب الثالث: موقف المرجعية الدينية من الصراعات الطائفية

المبحث الثالث: فتوى الجهاد الكفائي وبناء الوحدة الوطنية العراقية

المطلب الاول: أسباب نشوء عصابات داعش الارهابية

المطلب الثاني: البعد العسكري لفتوى الجهاد الكفائي

المطلب الثالث: البعد الانساني لفتوى الجهاد الكفائي

المبحث الاول: مفهوم الوحدة الوطنية واليات تحقيقها

يعد مفهوم الوحدة الوطنية من المفاهيم المهمة التي تدل على الاندماج والاستقرار الاجتماعي الذي بدوره يخلق الاستقرار السياسي، الا ان هذا المفهوم لا يتحقق في معايير الصحيحة في كثير من البلدان لا سيما ذات النظم الاستبدادية، اذ نلاحظ بعد زوال تلك الانظمة التي تلغي كل الولاءات لصالح الولاء لها تعود الجماعات الى مرجعياتها وثقافتها الاصلية، اذا لا بد ان يؤسس هذا المفهوم على اساس العقد الاجتماعي الصحيح ودولة المؤسسات التي تتعامل مع مواطنيها على اساس مبدأ المواطنة بدون تمييز لطرف على حساب الطرف الاخر. وهذا لا يأتي من فراغ انما عبر مجموعة من الليات الاخرى التي يجد الانسان نفسه فيها منذ نشأته. وعليه سنتناول في هذا المبحث اهم المطالب الالية:

المطلب الاول: مفهوم الوحدة الوطنية

المطلب الثاني: اليات تحقيق الوحدة الوطنية

المطلب الاول: مفهوم الوحدة الوطنية

تعد الوحدة الوطنية ركيزة من ركائز ومقومات الوطن وأساسا من أسس تطوره وتقدمه وهو نتيجة تلاحم الشعب مع نفسه ومع نخبه السياسية الحاكمة، كما أنها الأساس في استقرار الدولة ونمائها، يقوم عليها البناء الوطني السليم وتشكل هدف التنمية السياسية وغايتها، وهي تمثل أهم الثوابت الوطنية وأكثرها إلحاحا وحيوية، إنها تبرز قصة الحضارة التي تتوالى فصولها مع تعاقب الحكم على البلاد مما يجعل من قيمة الانتماء الوطنية أمرا مسلما له جذوره التاريخية وامتداداته التي تشكل نظام البيعة لحمايتها وضمان استقرارها، وتعد الوحدة الوطنية قيمة من القيم الوطنية الاساسية التي يعمل الجميع على تقويتها والحفاظ عليها، فهي من مكتسبات الوطن ومعيار التميز والاعتبار. وقد لقي موضوع الوحدة الوطنية اهتمام كبير من قبل الباحثين والمتخصصين لا سيما في دول عالم الجنوب لما تعرضت له بنى هذه البلدان ونسيجها الاجتماعي من تمزق بفعل عوامل ذاتية واخرى خارجية، مما عرض استقرارها السياسي والاقتصادي الى

عدم الاستقرار على العكس من البلدان المتقدمة التي استطاعت تجاوز هذه المشكلة منذ زمن بعيد.

وعلى تعرف الوحدة الوطنية في انها اتحاد اختياري بين المجموعات التي تدرك ان وحدتها تكسبها نمواً زائداً ومميزات سياسية واقتصادية وتعزز مكانتها الدولية.<sup>(١)</sup> وتعرف ايضاً انها انتماء المواطن للوطن وتفانيه بخدمته والاخلاص له،<sup>(٢)</sup> لذلك يعبر مفهوم الوحدة الوطنية هنا عن انتماء الفرد الى مجموعة من الاشخاص التي بدورها تندمج في المجتمع لتشكل الاندماج المجتمعي والاندماج الوطني ومن ثم التكامل الوطني لتحقيق الوحدة الوطنية. الا ان هذا الاندماج لا يعني ان تلغي الثقافات والقيم الفرعية للجماعات الصغيرة كما ذهبت اليه بعض التعاريف فقد ذهب ميكافيلي أن مفهوم الوحدة الوطنية هو ارتقاء الحاكم في الدولة إلى درجة القداسة لأنه محور الوحدة الوطنية في الدولة، وإذعان المحكومين لهذا الحاكم وخشيته من ضرورات هذه الوحدة لأن الأخذ بأرائهم سيؤدي إلى الفوضى والاضطراب، لأنهم لا يمكن أن يكونوا طيبين إلا إذا اضطروا لذلك ولا تختلف الوحدة الوطنية عن الوحدة القومية في ذلك، ويرى هوبز أن الوحدة الوطنية هي سيطرة الدولة وزيادة مقومتها من خلال الحكم المطلق الذي سيسهم في إضعاف المناوئين لها أو المنافسين لها كما يجب على الدولة غرس صفات الولاء وحب الوطن عند الأفراد عن طريق برامج التعليم والتدريب والتوجيه السياسي،<sup>(٣)</sup> أما روسو فيرى الوحدة الوطنية هي قيام عقد اجتماعي بين الشعب والنظام السياسي القائم بحيث يتوحد الشعب في وحدة قومية مصيرية وفي إطار من مسؤولية مشتركة يطبع فيها الفرد الحكومة التي هي نظام اجتماعي ارتضاه عن طواعية واختيار والربط بين السيادة في توحيد الشعب وقيمه ، والتعبير عن إرادته المندمجة في الإدارة العامة التي هي محصلة إيرادات الأفراد والتي تختلف في مجموعها عن الإيرادات الفردية على اعتبار أنها ليست تعبيراً عن شيء عفوي طارئ وإنما هي تعبير عن الوطنية التي تستند إلى القيم والمثاليات وتقترن هذه الوحدة بالديمقراطية من خلال حكومة

ديمقراطية يستطيع الشعب في ظلها أن يجتمع وأن يتمكن كل مواطن من التعرف على غيره من المواطنين.<sup>(٤)</sup>

أي بمعنى ان الوحدة الوطنية تتحقق بعدم الغاء الثقافات الفرعية والتفاعل والتواصل بين افراد المجتمع من اجل تحقيق الاهداف المشتركة للجماعات المختلفة ضمن اطار نظام سياسي بما في ذلك الولاء للوطن طوعاً وليس كرهاً او اجباراً، لان الوسيلة الطوعية هي الاكثر ديمومه واستقرار واستمرار للوحدة الوطنية.<sup>(٥)</sup>

لذلك يمكن التعبير عن الوحدة الوطنية بأنها رغبة العيش المشترك بين الافراد والجماعات والتجمعات الدينية والعرقية قائمة على قيم اخلاقية وروحية مختلفة تشترك في ايجاد الماضي وتتفاخر في الحاضر وتتطلع للمستقبل يحكمها نظام مؤسساتي ونخب وطنية تسعى جاهده لتحقيق اهدافها وتطلعاتها.

المطلب الثاني: اليات تحقيق الوحدة الوطنية

تعد الوحدة الوطنية من أهم الثوابت الوطنية التي تحظى بالأولوية على كثير من الاهداف والغايات الوطنية الاخرى، وتبرز وسائل وأساليب متعددة تدور حول تعميق الرغبة في العيش المشترك بين مختلف مكونات المجتمع والعمل على تقليل حدة الاختلافات بين الشرائح والفئات المتنوعة بما يجعل التعدد والتنوع مصدر غنى وقوة وليس مصدر تهديد أو تقويض تعاني منه الدولة. ويمكن الاشارة إلى مجموعة من أدوات التنشئة وآليات تحقيق الوحدة الوطنية من خلال يأتي:

اولاً- شكل ومضمون النظام السياسي: النظام السياسي تقع عليه وبدرجة أساسية مسؤولية تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية، فطبيعة النظام السياسي وخياراته وسياساته تلعب أدواراً أساسية إيجاباً وسلباً، في توفير والتعايش السلمي، أو تفكيكه وتمزيقه، فالنظام السياسي الذي يمثل قيم ومصالح وهوية الجميع، ويلبي حاجاتهم ويشبع رغباتهم، ويحقق أعلى درجات العدالة والمساواة فيما بينهم، سيكون قد خطى خطوات متقدمة في طريق تعميق مشاعر الولاء والانتماء للوطن.<sup>(٦)</sup>

اذ لا بد من قيام النظام السياسي على مبادئ واليات العدالة الاجتماعية بين مواطنيه بمختلف انتماءاتهم وهو شرط اساسي للتعايش السلمي، بعبارة اخرى انه يركز وينمي مبدأ المواطنة التي تعني المساواة في الحقوق والواجبات الذي بدوره ينمي هذا المبدأ مشاعر الولاء والانتماء للوطن، وبذلك يستطع النظام السياسي بدرجة كبيرة من بلورة وتحقيق الوحدة الوطنية، في حين نجد الانظمة الشمولية على العكس من ذلك فهي تسيطر على المجتمع بفعل مؤسساتها القمعية وعند زوالها ترجع الجماعات الى مرجعياتها الاصلية وهذا ما حدث في العراق بعد سقوط النظام السياسي بفعل الاحتلال الامريكى.<sup>(٧)</sup>

ثانياً- الأسرة: تعد الاداة الاولى من ادوات التنشئة الاجتماعية السياسية، وهي تضطلع بمهمة كبيرة في سبيل تنشئه جيل محب لوطنه ويعمل لخدمته اذا ما لقي نظام سياسي ينمي هذا الشعور لديه، وهي التي تتولى صياغة شخصية الطفل فتخلق لديه منذ طفولته أبعديات ولاءه وانتمائه وأولويات توجهه ومشاعره وتشكيل وجدانه التي تنمو وتتطور لديه لتجعل منه المواطن الصالح الذي ينشده المجتمع.

ثالثاً- الخطاب الديني: وهو يملك تأثير كبير في نفسية الفرد والمجتمع لأنه يستهدف القيم الروحية والدينية، وبذلك يمكن عده اداة مهمة في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية من عدمها وهذا يتوقف على طبيعة الخطاب الديني نفسه، اذ تتكون المجتمعات المختلفة من مجموعات دينية وعرقية ويؤثر الخطاب الديني فيها بنسبة كبيرة من خلال الرسالة التي يحملها ويوجهها للمتلقي، وهذا مثلما ذكرنا يتوقف على نوع الخطاب.

فالخطاب الديني المتشدد يخلق شخصية تؤمن بالعصبيات ولا تؤمن بالعصبية، في حين ان الخطاب المعتدل الذي ينشد الخير والصالح لكافة الناس يخلق مواطن يعترف بالآخر ولا يلغيه لا بل الرغبة في العيش معه، مما يعزز التكامل الاجتماعي بين ابناء المجتمع الواحد ويحقق الوحدة الوطنية.

رابعاً- الاعلام الحر: ولا تخفى أهمية الدور الذي يقوم به الاعلام بكل انواعه في توحيد صفوف المجتمع وتماسكه وترابط عناصره خصوصاً في وقت الازمات فضلاً عن دوره في

تعزيز وحدة الوطن وسيادة الدولة وسموها وحماية تماسكها واركائها، ويتعاضد دور الاعلام في توجيه كل فئات المجتمع وتوعيتهم في مجال تعزيز التماسك الوطني وتقوية الشعور بالانتماء والولاء للوطن على ما عداه من ولاءات وانتماءات.

خامساً- التعليم غير المؤدلج: حيث تعمل المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها على نحو مهني ونظامي على غرس وتطوير قيم المواطنة وحب الوطن وخاصة في المستويات التعليمية الابتدائية والثانوية التي تحرص على تربية التلاميذ على التثبث بالهوية الوطنية واحترام الانتماء الوطني والولاء للوطن وتنميته من خلال ترسيخ قيم الاخلاص والصدق والوفاء والتماسك ونبذ عوامل العنف والتطرف والخيانة والكراهية. لذلك فالمؤسسات بتزويد الطلاب بالقيم الدينية والوطنية الملائمة التي تدفعهم الى الاعتزاز بالهوية الدينية والوطنية والتشبع بمبادئ الوحدة الوطنية مع القدرة تعزيزها.

المبحث الثاني: مواقف المرجعية الدينية في الحفاظ على الوحدة الوطنية بعد عام ٢٠٠٣. بعد سقوط النظام السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، تعرضت الوحدة الوطنية الى العديد من الاشكاليات التي عصفت بها واصبح حال البلاد الاقرب الى الحرب الاهلية، وذلك بفعل مجموعة من العوامل داخلية تجسدت بطبيعة النظام السياسي الشمولي الذي الغى كل الانتماءات لصالح الولاء له وبفعل طبيعية التقسيمات التي يتكون منها المجتمع العراقي غير المندمجة الى حد ما، وبفعل عوامل خارجية اقليمية ليس من مصلحتها استقرار العراق وازدهار الديمقراطية، خوفاً ان تشملهم هذه الوصفة الجديدة، وعوامل دولية رغبت ببقاء الوضع هش لتحقيق استراتيجياتها واهدافها داخل البلاد، ونتيجة لهذا الامر تصدت المرجعية الدينية للحفاظ على وحدة المجتمع العراقي عبر النصح والارشاد، وبناء على هذ سيقسم هذا المبحث الى المطالب الاتية:

المطلب الاول: طبيعة المجتمع العراقي

المطلب الثاني: موقف المرجعية الدينية من الاحتلال الامريكي والحفاظ على الوحدة الوطنية

المطلب الثالث: موقف المرجعية الدينية من الصراعات الطائفية

## المطلب الاول: طبيعة المجتمع العراقي

يضم النسيج الاجتماعي في العراق مجاميع متنوعة من القوميات والطوائف، وهذا التنوع يؤكد عكس ما يصوره البعض إن هذه الحالة عامل تحجيم التكاثر الوطني بقدر كونها إغناء للشخصية العراقية على حساب أن هناك أعراقاً أو قوميات متعددة، كالعربية، والكردية، والتركمانية، وكذلك هناك أديان وطوائف متنوعة كالإسلام، والمسيحية، والصابئة، وغيرها وهذا التنوع ينصب على المذاهب في الدين الواحد، فيقسم المسلمون إلى سنة وشيعة، ويتوزع المسيحيون إلى كاثوليك وبروتستانت وأرثوذكس، وبعد هذا وذاك هناك العدد من القبائل والعشائر، وهذا التنوع في جميع الصعد المكونة للطيف الاجتماعي في العراق يولد تنوعاً كبيراً في الشعور بالانتماء لدى الفرد العراقي بين العرق، الدين، والمذهب، والعشيرة. وحدث أن تتحول هذه المكونات نتيجة فشل ادارة التنوع، إلى عامل يهدد وحدة النسيج الاجتماعي العراقي فبدل ان يكون عامل قوة للإغناء النسيج الوطني بحكم اعتبارات التعايش والمخالطة والتخالط، الا انه أصبح عاملاً سلبياً في الحياة السياسية وولد نوع من التحسس غير المبرر في تشكيلة النسيج الاجتماعي في العراق خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بعد عام ٢٠٠٣ من جانب، وخطاب وفعل القوى والاحزاب والتيارات السياسية على الاسس العصبوية والقومية والطائفية.

اذ أن التنوع القومي والديني والمذهبي الذي يتميز به المجتمع العراقي، ونرى أنه على مدى عدة قرون يتسم بتماسك اجتماعي شكلي بين أطرافه المختلفة الذي يعتز بصفته الوطنية، إلا أنه شهد ظاهرة لم تكن موجودة من قبل وهي ظاهرة العنف الطائفي التي ظهرت بعد سقوط النظام العراقي في ٢٠٠٣<sup>(٨)</sup>.

وتبلورت الطائفية في العراق بعد التاسع من نيسان / ٢٠٠٣ كباقي المؤسسات التقليدية بسبب الفراغ الأمني والسياسي الذي ولده انهيار الدولة التي تأسست بعد الحرب العالمية الأولى. وجاء نشاط التشطي الطائفي موازياً لضعف مؤسسات الدولة والمجتمع،



لأن الاحتلال الأمريكي شجع الولاءات دون الوطنية وحفز حراك المجتمع وفق الأفكار الطائفية<sup>(٩)</sup>.

وبذلك فإن العامل الطائفي يقف سداً منيعاً يحول دون وجود التكتاف والمساواة بين الأفراد المختلفين طائفيًا، وتعميق تحقيق الوعي الوطني، ويعرقل العمل المشترك في سبيل الوحدة الوطنية، ولا تقتصر آثار الطائفية والعنف الطائفي على ناحية من نواحي الحياة بل تمتد إلى نواح عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية وبذلك تهز كيان الدولة واستقرارها وتحولها إلى كانتونات طائفية وهذا يولد آثاراً كارثية تهدد استقرار المجتمع وبالتالي استعمال العنف وغياب المشاركة الشعبية<sup>(١٠)</sup>.

إن الاستقطاب الطائفي الذي ظهر في المجتمع العراقي يؤشر إلى تأسيس نمط من العلاقات المعقدة في تركيبات بنوية سياسياً واقتصادياً ودينيًا وصراع كبير نجد أساسه في ثلاث اتجاهات وهي الهيمنة السياسية على السلطة، واحتكار الثروات الطبيعية، والعنف بين الجماعات الشيعية والسنية في العراق<sup>(١١)</sup>. وتجسد ذلك في الحكومات العراقية المؤقتة والانتقالية وحتى الدستورية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٥، كانت غير مترابطة تتقاسمها المحاصصات الطائفية وبقيت الفوضى السياسية العارمة الأمر الذي أدى إلى ظهور قوى جديدة تمثلت في الميليشيات انتشرت في مفاصل الدولة ومؤسساتها<sup>(١٢)</sup>.

وعليه ان الظروف التي مر بها العراق بعد ٢٠٠٣ أبرزت الظاهرة الطائفية التي أدت إلى التأثير على تفكيك النسيج الاجتماعي العراقي والعودة إلى البنية العصبوية وهذا الأمر قد يدفع بالعصبيات إلى تفجير تناقضاتها ودفع قواها إلى الصراع ومن ثم تمزيق النسيج الاجتماعي العراقي، وغياب منظومة الدولة العراقية، وثمة تطور (اجتماعي، سياسي) رئيسي هو تعزيز البنية الاجتماعية التقليدية وبخاصة (العشيرة والمذاهب) فتقدم هذه البنى للأمام لتأخذ دور المؤسسات السياسية والمدنية في حقيقتها خطر لأزمة الحكم، لأنها ستصبح قوة اجتماعية سياسية، من الممكن أن تنافس سياسياً مع الأحزاب السياسية الطائفية وتشكل تهديداً للديمقراطية<sup>(١٣)</sup>. وبالتالي فإن عدم المبالاة وعدم وعي المواطنين بحقوقهم وانعدام الثقافة السياسية جعل السلطة ماسكة زمام الأمور

ومتسلطة قسرياً تجاه حقوق الأفراد ، وبهذا تعد اللامبالاة السياسية وإهمال الأغلبية من ممارسة حقوقهم والدفاع عنها بكل ما تملك من قوة عند وقوع الاعتداء عليها من المعوقات في تحقيق الوحدة الوطنية. فكلما كان الشعب أكثر وعياً ومسئولية ولديه ثقافة سياسية كان أكثر قدرة على اختيار ممثليه بعيداً عن أي شكل من أشكال الولاءات العرقية والدينية والطائفية<sup>(١٤)</sup>.

إن هذا الاصطاف الطائفي والمذهبي وتغليب الانتماءات القومية والعرقية والقبلية والصراعات الفئوية جميعها تمزق وحدة المجتمع وتفقده مرجعية الخلقية والمجتمعية ، وتقدم (المصالح الكومبرادورية) على المصلحة العامة ، فتضعف بذلك رابطة المواطنة ومفهوم الوطن وبدوره يؤدي إلى فقدان ممارسة الديمقراطية وهدر لفكرة العدالة الاجتماعية، لأنها تدل على علاقة الدولة بمواطنيها و لا تتحقق العدالة الا اذا شعر المواطنون انهم يتمتعون بنمط عيش مشترك يلبي حاجاتهم الاساسية ويوفر لهم امكانية الاستقلال الذاتي والحرية والمساواة في جميع المجالات<sup>(١٥)</sup>.

هذا فضلاً عن آثاره السيئة على انتماء المواطن وولائه للدولة وموافقة من سياساتها ومن أسوء آثار الطائفية تجذرهما وتوسعها في الأوساط الاجتماعية العراقية وصولاً إلى مرحلة القتل على الهوية بصورة عامة والهوية الطائفية بصورة خاصة التي تركت آثار نفسية عميقة يصعب تجاوزها .

ومما سبق ذكره يمكن القول أن الانتماءات الطائفية والعنصرية التي تزايدت وتيرتها مع الاحتلال وأثرت على المواطن العراقي وطريقة انتمائه، وهذا أدى إلى عرقلة بناء هوية وطنية موحدة للشعب العراقي وجعل الشعب يعيش حالة من الصراع والفوضى وتغيب انتماء على آخر والتركيز على مفاهيم فرعية، وهذا أدى إلى انحلال النسيج الاجتماعي وعرقلة بناء دولة عراقية موحدة مما يعد ضرب بالوحدة الوطنية العراقية.

المطلب الثاني: موقف المرجعية الدينية من الاحتلال الامريكى والحفاظ على الوحدة الوطنية

بعد سقوط النظام السياسي في العراق برز دور المرجعية الدينية واضحاً في المشهد السياسي العراقي، اذ كان صوتها متميزاً وموقفها قوياً تجاه الاحتلال الاجنبي، فبعد اسبوع من الاحتلال اعلن مكتب سماحة السيد علي الحسيني السيستاني عن ( رفضه أي سلطة اجنبية بعد الحرب التي تعرضت لها البلاد وتمسكه بوحدة المقيمين في العراق ووحدة الاراضي العراقية)، كما اكد رفضه أي نوع من انواع الحكم الذي يكون مفروضاً من أي قوة خارجية وان العراقيين هم الذين يديرون العراق وليس لهم ان يفعلوا ذلك تحت أي سلطة اجنبية.<sup>(١٦)</sup>

وقد حددت المرجعية الدينية مجموعة من المبادئ التي يجب ان يكون عليها البلاد في المستقبل القريب واهم هذه المبادئ هي:<sup>(١٧)</sup>

اولا- حق الشعب العراقي في حكم نفسه بنفسه بحرية تامة واستقلال بعيد من ارادة المحتل وتدخلاته.

ثانيا\_ ارتباط حكم البلاد بأفضل ابنائها الموسومين بالكفاءة والنزاهة والوطنية.

ثالثا\_ اعتماد مبدأ الانتخاب للاختيار الحكومة التي تمثل الشعب وترسم مستقبله.

وبذلك أكد السيد على أبناء العراق الذين يمتلكون الكفاءة والمؤهلات أن يتصدوا لإدارة البلاد، وليس عليهم أن يفعلوا ذلك تحت أي سلطة أجنبية، ورفض السيستاني كل أشكال التدخل في الشأن العراقي، ووجوب نيل العراق لاستقلاله بصورة كاملة غير منقوصة.<sup>(١٨)</sup>

وفي هذه الاثناء كانت الفوضى تعم المدن والشوارع وانهارت الدولة وسقوط الحكومة وزوال جميع المؤسسات، وكانت قوات الاحتلال تهيمن على المشهد العراقي وما رافقها من انتشار مظاهر السلب والنهب والتهديد والانتقام والقتل، بادر سماحة السيد السيستاني بإصدار الفتوى تضبط وتنظم الشارع العراقي عما يمكن ان تؤول اليه الاوضاع الامنية من تدهور، ففي ٢٧/٤/٢٠٠٣ اصدر فتوى تحرم نهب ممتلكات الدولة

والوزارات ودوائر الدولة، ودعى الى ضرورة المحافظة عليها بهدف اعادتها بالوقت المناسب، كما رفض قيام بعض الافراد والجماعات بالاستيلاء على البنايات الحكومية الفارغة وجعلها مساكن لهم، كما رفض قيام باستخدام الاشياء المسروقة من الدوائر الحكومية.<sup>(١٩)</sup>

اما بصدد اعمال العنف والثأر والانتقام التي رافقت الفراغ السياسي تصدى سماحة السيد (علي الحسيني السيستاني)، مرة اخرى اذ حرم الانتقام من البعثيين ولاسيما ممن كان له دور مباشر او غير مباشر في ايذاء الناس والاعتداء عليهم حيث افتى سماحته بهذا الصدد (القصاص انما هو حق لأولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية، ولا تجوز المبادرة اليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي)، وأيضاً أكد سماحته بخصوص الذين يكتبون التقارير ضد بعض المؤمنين على (لا تجوز المبادرة الى اتخاذ أي اجراء (مثلا قتله او اجباره على مغادرة المدينة او نحو ذلك) بصدد معاقبته بل لا بد من تأجيل الامر الى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في مثل هذه القضايا)، كما أكد بخصوص من ورد اسمه في سجل المتعاونين مع الاجهزة الامنية هل يجوز التشهير به فأكد سماحته بهذا الصدد على (لا يجوز التشهير به حتى لو ثبت ذلك رعاية لمصلحة أهم)<sup>(٢٠)</sup>

وبذلك جسدت الفتوى التي اصدرتها المرجعية الدينية حرصها على وحدة العراق واستقلاله، ومحاربة الافكار المتطرفة المسيئة الى مكونات المجتمع العراقي ونسيجة الاجتماعي، والدعوة الى التسليح بالتسامح والمحبة والالفة بين مكونات الشعب، لتؤكد ان العراق شعب واحد بتنوعاته القومية والدينية والاجتماعية، اذ ركزت الجهود والدعوات الوحدة ونبت التفرقة والاحتكام الى القانون، اذ قدمت المرجعية الدينية قراءة سديدة للواقع العراقي والذي مارسه خلال تأكيدها على حماية الاقليات الدينية وحققها المشروع في ممارسة شعائرها الدينية بحرية وتمتعها الكامل بحقوق المواطنة، ورفضها أي شكل من اشكال التمييز بحقها، واعتماد مبدأ التسامح الديني وضرورة اخضاع الحياة العراقية لقواعد التعايش السلمي، قاطعة بذلك كل المدخلات التي يسعى اليها

التنظيمات الارهابية والتدخلات الخارجية والجماعات الداخلية التي لا بأمن ووحدة البلاد لأجل استثمارها في العراق.<sup>(٢١)</sup>

وعلية يمكن القول ان تنامي دور المرجعية الدينية في هذه الفترة هو الفراغ السياسي الذي تجسد في غياب الدولة التي تعد الحاضنة الاكبر للجماعة الوطنية لتعزز الاندماج بين مكوناتها نتج عن انهيار الدولة تفكك او تصدع الوحدة الوطنية وبرزت ظاهرة الاقتتال بين الاخوة وتهديد للسلم الاهلي وقريبا من الحرب الاهلية من جانب و خلال زخمها الروحي والاعتباري ورصيدها التاريخي في كسب تحريك الجماهير التي قل التأثير والاتصال بها من قبل القوى والاحزاب السياسية على اختلاف اتجاهاتها وتوجهاتها.

المطلب الثالث: موقف المرجعية الدينية من الصراعات الطائفية من دون شك إن التكريس للحالة الطائفية وعدم تجاوزها في حد ذاته صورة للعجز القائم في نظام غير منتظم يحاول أن يحفظ بقاءه بنى غير منتظمة ، وأن هذه العوامل وغيرها مجتمعة أسهمت في بلورة الحالة الطائفية في السياسة والمجتمع العراقي. وبصورة أصبحت تنذر بالخطر الشديد على مستقبل العراق كدولة موحدة<sup>(٢٢)</sup>.

وتم تكريس الطائفية التي أفرزها الاحتلال وصب جذورها وبالتعاون مع أطراف معادية للعراق ، وظهرت في الساحة العراقية مجموعات سياسية بعضها جاء مع الاحتلال وأخرى كانت من نتائجه<sup>(٢٣)</sup> . التي مهدت لتفكيك رموز الهوية العراقية وكانت أولى مهام الاحتلال في العراق استئصال الفكر الوطني ومفهوم المواطنة وتقسيم العراق على أسس طائفية ، وأول من تبنى خطاب الانتقال من مفاهيم الوطنية إلى مفاهيم الطائفية هي إدارة الاحتلال الأمريكي ذاتها ليتبناها فيما بعد قادة العراق الجديد، ومن ثم وسائل الإعلام العربية والغربية وحتى بعضها داخلية، وتلا ذلك التركيز على مفردات شيوعي ، سني ، كردي ، ... الخ ، لم تكن متداولة قبل الاحتلال في الخطاب السياسي ، بل كانت متهجنة<sup>(٢٤)</sup> .

ومن الآثار السياسية الضارة للطائفية أنها ساهمت في إعادة بناء الدولة العراقية والهوية الوطنية المشتركة بين العراقيين فقد أصبح المعيار الطائفي الأكثر حضوراً في معيار بناء

الدولة والنشاط السياسي والمنافسة الحزبية والسياسية وحتى أنه دخل في سياسات الدولة الرسمية (الخارجية والداخلية)، واصبحت كل النخب السياسية (ممثلين المكونات)، يطالبون (بالعدالة الطائفية)، كمطلب اساسي بديل عن العدالة الاجتماعية بوعي او غير وعي، او يطالبون بالمحاصصة الطائفية او الهيمنة المذهبية سواء اكانت هيمنة اكثرية او اقلية، وهذا الامر لا يؤسس الى دولة مدنية ديمقراطية قوامها العدالة الاجتماعية والرفاهية، انما على العكس من ذلك يؤسس الى انهيار الدولة او على الاقل تقويض مؤسساتها، كما يؤدي الى تشطي وتناثر النسيج الاجتماعي الى مرجعياته الاصلية الفرعية بعيداً عن الانتماء الشامل، فما هو قائم في اعادة بناء الدولة في العراق هو اعادة بناء دولة دينية بغطاء انتخابي مذهبي، بعبارة اخرى يمكن القول ان (العدالة الطائفية) يصح تعريفها في حق الجماعات المختلفة في المشاركة في عوائد الفساد السياسي.

وكان موقف المرجعية الدينية واضحاً في الاحداث الطائفية والقتل على الهوية في اغلب المناطق العراقية لا سيما اللطيفية والمحمودية والمدائن وتفجير العديد من السيارات المفخخة واعدام الناس دون تمييز بين اطفال ونساء وشيوخ وكبار تحت عنوان استئصال الشيعة، وهنا سماحة السيد السيستاني كان يرفض أي عملية انتقامية وكان يدعو الى الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيطة والحذر كما يرفض ان التصدي لهذا الامر بصورة مباشرة انما يجب ان يكون عن طريق الحكومة، وكان يدعو الى الوحدة الوطنية بين السنة والشيعة اذ يدعو سائر العراقيين الى العمل على ما يعزز وحدة هذا الشعب ويشد من اواصر الالفة والمحبة بين ابنائه، ويؤكد السيستاني دائماً اقتناعه بان العراقيين يدركون ما يحيط بهم من اخطار ويعول على اهمية المحافظة على وحدتهم خاصة في الكوارث والازمات السياسية والاجتماعية حيث يذكر سماحته (ان العلاقة الاخوية بين الشيعة والسنة في العراق لن تتأثر ببعض الحوادث المؤسفة فقد سعى الكل في تطويقها واتخاذ ما يلزم لعدم تكرارها ومن المؤكد ان العراقيين جميعاً سنة وشيعة وغيرهم حريصون على وحدة بلدهم والدفاع عن ثوابته الدينية والوطنية)<sup>(٢٥)</sup>

اما فيما يتعلق المحاصصة الطائفية والقومية فقد تجسدت مواقف المرجعية الدينية من خلال رفضها المستمر على توزيع المناصب على اساس المكونات والمذاهب، لأنه يكرس للطائفية في النظام السياسي العراقي، ويعقد من طريق صنع وتنفيذ السياسات العامة والخطط الحكومية اللازمة لأمن المواطنين واستقرارهم ورفاهيتهم، ويؤكد على مركزية الدولة وحصص السلاح بيدها، وتجنب اثاره النعرات الطائفية.

ويعزو المطلع على المشهد السياسي والساحة السياسية في العراق الى ان تدهور الأوضاع بسبب المحاصصة التي أضعفت أداء مؤسسات الدولة، كونها ابتعدت عن المعايير الصحيحة في إسناد الوظائف المهمة بالدولة إلى مستحقيها كما ان المحاصصة شجعت الأحزاب على استغلال تخصيصات موازنة الدولة ليغرق الكثيرون في الفساد من خلال تصرفات لجان المشتريات ولجان التعاقد في العقود الخارجية والداخلية، إضافة إلى استغلال طابع التخادم الحزبي لبعض المؤسسات مما جعلها في منأى عن الرقابة، لتتفاقم بها حالات فساد مما اضعف البرلمان العراقي عن اداء دوره الرقابي والتشريعي واسر الحكومة العراقية ومنعها من ممارسة ادوارها في رسم وتنفيذ السياسة العامة في البلد.

ان المحاصصة الطائفية والقومية بدأت فعلياً وتطبيقاً منذ بداية تأسيس النظام السياسي بعد ٢٠٠٣ رغم ان التنظيرات لها كانت من قبل احزاب وشخصيات عراقية معارضة للنظام قبل سقوطه، الا انها اصبحت حالة عامة وعرف دارج بين الاحزاب السياسية مما ضرب اطر ومعايير العدالة الاجتماعية في العراق، وتجلّى هذا الامر بصورة كبيرة ومباشرة بعد انتخابات الاخيرة في ايار ٢٠١٨.

وهنا اشارت المرجعية الدينية الى معارضة واضحة لتقاسم الدرجات الخاصة وفق مبدأ المحاصصة، وهذا امر يتم بشكل واسع في كل ادارات الدولة وحرصت القوى السياسية على تمريره باسم الاصلاحات، ضمن قوائم مناصب الوكالات في الادارات العامة ووكالات الوزارات وهنا اكدت المرجعية ان مهمة الاصلاح ومسؤولية الفساد والحزب طيلة المدة الماضية يتحمل مسؤوليتها جميع القوى الحاكمة وليس الشيعية منها فقط، وهي بذلك تريد أن تضع القوى السنية والكردية امام مسؤولياتها وعدم تصوير الامر

كصراع شيعي داخلي، بل ان ذلك يشمل الشعب كله في مقابل القوى السياسية كلها. (٢٦)

المبحث الثالث: فتوى الجهاد الكفائي وبناء الوحدة الوطنية العراقية  
لم تكن فتوى الجهاد الكفائي فتوى عسكرية فقط انما ضمت في طياتها العديد من الابعاد السياسية تمثلت في الحفاظ على العملية السياسية والابعاد الاجتماعية التي تجسدت في دفع الحرب الاهلية والحفاظ على السلم الاهلي وتحقيق الوحدة الوطنية، والابعاد الانسانية التي دلت على وحدة المجتمع العراقي، وبناء على ذلك سيقسم هذا المبحث الى المطالب الآتية:

المطلب الاول: أسباب نشوء عصابات داعش الارهابية

المطلب الثاني: البعد العسكري لفتوى الجهاد الكفائي

المطلب الثالث: البعد الانساني لفتوى الجهاد الكفائي

المطلب الاول: أسباب نشوء عصابات داعش الارهابية

لا يخفى عن اغلب المتخصصين والدارسين والمتابعين ان داعش ببساطة مجموعة من المجاميع الارهابية التي ظهرت بعد ٢٠٠٣ بشكل علني وساهمت تلك المجاميع الارهابية بقتل المواطنين العراقيين من خلال التفجيرات الارهابية والانتحاريين والاغتيالات المنظمة الجماعية والفردية فضلاً عن تهجير العوائل واخذ الاتاوات وارعاب الناس وعملت تلك المجاميع بشكل خاص على استهداف المؤسسات العامة والاسواق والقوات الامنية وتخريب البنى التحتية، وبعدها تطورت الاوضاع الامنية والسياسية ونتيجة عوامل داخلية وخارجية انصهرت هذه المجاميع تحت راية تنظيم داعش الارهابي.

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣، وضعاً اقتصادياً وامنياً صعباً مشفوعاً مع تفكك الدولة وانهايار مؤسساتها الرسمية وزوال سيادتها واحتلال اقليمها من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا، وظهور طبقات وقوى سياسية جديدة واحزاب وتيارات وحركات مختلفة الاتجاهات والتوجهات والاهداف، تزامن بروزها مع ارتفاع وتيرة اعمال العنف



والاصطفاف الطائفي والتخندق المذهبي والقومي، مما اصاب الوحدة الوطنية العراقية بالتشطي والانهار، مما دعا المرجعية الدينية وانطلاقاً من مهامها الشرعية بالتدخل والحفاظ على الوحدة الوطنية، لا سيما وانها وغيرها من المرجعيات الاخرى اصبحت الملاذ الامن للأفراد والجماعات من ابناء المجتمع بظل سيادة ظروف غياب الدولة وضعف القانون.

وهذا ما قامت به المرجعية الدينية المتمثلة بشخصية ايه الله السيد علي الحسيني السيستاني، الذي اختار للمرجعية دور الارشاد والتوجيه وملاحظة الاداء والتأكيد على البناء والتطوير، وترك مسألة القيادة والادارة الوطنية للأهل السياسة والادارة، وهذا الموقف دل على نضج وحكمة واعتدال المرجعية.<sup>(٢٧)</sup>

فلقد كانت مرجعية اية الله السيد علي السيستاني ترى بان الامور ستتحسن عند اجراء الانتخابات حيث سيأخذ كل ذي حق حقه، إلا أن ظهور تقصير واضح من قبل الذين تصدوا للعمل السياسي في العراق من مختلف المكونات، من خلال ظهور التقسيم الطائفي - المحاصصة الطائفية - للحكم في العراق وليس على أساس الكفاءة والمؤهلات، كذلك استشرى الفساد المالي والإداري في كل مفاصل الدول وعلى مختلف المستويات الذي لم يشهده العراق خلال تاريخه السياسي، وأخيراً أدى هذا التناحر بين الكتل السياسية والفساد المالي إلى سوء الخدمات وتزايد مستويات الفقر وسرقة المال العام، ودخول مجموعات الإرهاب من خلال تنظيم داعش الإرهابي والاستيلاء على مساحات واسعة من العراق، وعلى الرغم من التحذير المستمر للمرجعية الدينية للسياسيين من خطورة هذه الأمور على مستقبل العراق، ودعواتها المستمرة إلى الالتزام بحرية الشعب وتوفير العيش السليم له والحفاظ على المال العام، ومطالبتها المواطنين وفي بداية أي انتخابات على مستوى النواب أو المحافظات، إلى الاختيار على أساس الكفاءة والنزاهة لتولي المناصب العليا في البلاد، وذلك في محاولة لتغيير الوضع القائم وإنهاء حالة الانقسام والفساد المستشري بالطرق الديمقراطية عن طريق الانتخابات، إلا إن الوضع بقي على حاله ولم يتغير<sup>(٢٨)</sup>، كلها اسباب ادت الى ضعف الدولة العراقية

ومؤسساتها خاصة المؤسسة العسكرية والامنية، مما وفر الفرصة لعصابات داعش للسيطرة على مساحات واسعة من البلاد.

بالإضافة الى هذه الاسباب التي تمثلت بهشاشة الداخل العراقي ووضع البلاد المضطرب هنالك عوامل اقليمية ودولية ساعدت التنظيم ومكنته من السيطرة على بعض الاراضي العراقية وتتمثل هذه العوامل الاقليمية بالدعم قوى كالدعم المالي المقدم من قبل السعودية، وطموح قطر لقيادة الدول العربية منافسة في ذلك السعودية، ودعم الولايات المتحدة الامريكية من اجل تضعيف الدول العربية والإسلامية مقابل اسرائيل، لكن داعش الارهابي ومثيلاته من التكفيريين لم يكونوا يوماً حلفاء على المستوى الاستراتيجي البعيد للقوى الكبرى، بل كانت هذه القوى تساند داعش الارهابي، إذا كان عمله يتماشى ومصالحهم ومنافعهم السياسية.

المطلب الثاني: البعد العسكري لفتوى الجهاد الكفائي

برز دور المرجعية الدينية من خلال فتوى الجهاد الكفائي بعد سيطرة داعش الارهابي مناطق شاسعة من البلاد من جانب، وعدم قدرة القوات العسكرية من ايقاف توسع تلك التنظيمات، وان الوضع ربما يشير الى حرب اهلية، لذلك جاءت فتوى المرجعية للتصدي الى التنظيمات الارهابية ومن خطط لها وكانت الفتوى لكل العراقيين وقد وجدت هذه الفتوى استجابة من مختلف الوان الشعب العراقي لأجل مساندة القوات العسكرية والحفاظ على امن وسلامة البلاد<sup>(٢٩)</sup>، اذ تضمنت هذه الفتوى رسائل مهمة والتي تحمل في ثناياها العديد من الارشادات المهمة لمواجهة هذه العصابات الارهابية منها:<sup>(٣٠)</sup>

١- حث الشباب الواعي على الولاء للوطن وللعقيدة الاسلامية والدفاع والحفاظ عليهما.

٢- محاربة الغلو والتطرف بكل اشكاله وإيراد النصوص القرآنية المحذرة منه.

٣- نشر الوسطية والاعتدال عقيدة ومنهج وسلوك في الحياة.

٤- تعد الفتوى بمثابة، خارطة طريق للمجاهدين، الذين استجابوا لنداء المرجعية، وانهم يقاتلون في سبيل الله والوطن والمقدسات، وعليهم ان يتحلوا بأخلاق اهل البيت عليهم السلام، وان يسيروا على قيمهم.

٥- ان مسؤولية التصدي لهذه العصابات الارهابية هي مسؤولية جماعية لا تخص طائفة دون اخرى.

اذ كان للمرجعية الدينية رؤية وموقف لطبيعة الظرف الامني الذي شهدته البلاد، وما يمكن ان تؤول اليه الامو من سيطرت عصابات داعش الارهابية على مدن غرب العراق. فقد شخصت الواقع الذي تعيشه المؤسسات الامنية والعسكرية من انتشار الفساد والولاءات الفرعية وغير الوطنية وغياب العزيمة القتالية، وهذا الامر في الحقيقة يرتبط بتردي اوضاع البلد بمستوياتها المختلفة في المقابل قوة التنظيم وامكانيته مما يدعو الى الشك في إمكانية هذه المؤسسة والدولة عامه في حفظ الامن والوقوف في وجه الارهاب وصدده.<sup>(٣١)</sup>

لذلك وجدت المرجعية ان تنظيم داعش الارهابي يجب ان يكبح بشكل سريع والافانه سوف يستمر في التمدد ومن ثم تصبح المعالجة معقدة ولا سيما ان أهدافه وتطلعاته دائما تبجح بإعلانه هي السيطرة على كل البلاد، لذا فان الشعب العراقي هو الاولى في الدفاع عن بلده من الاخرين ومن الخطأ التعويل على القوة الخارجية خاصة بما تطرحه من شعارات وادعاءات ولا سيما ان بعض الجهات الخارجية ربما تكون غير صادقة في نواياها في محاربة الارهاب.<sup>(٣٢)</sup>

المطلب الثالث: البعد الانساني لفتوى الجهاد الكفائي

تجسد معنى الإنسانية في هذه الفتوى المباركة، بأنها لسية مجرد قتال عصابات اجرامية متطرفة، بل هو لحماية الناس الأبرياء، وصون المقدسات، والذي أكده كلام المرجعية مخاطبة المقاتلين بالقول (اجعلوا قصدكم ونيتكم ودافعكم هو الدفاع عن حرمت العراق ووحدته، وحفظ الأمن للمواطنين، وصيانة المقدسات من الهتك، ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح)<sup>(٣٣)</sup>.

لاقت الفتوى استجابة رائعة من أبناء العراق، ومع اشتداد المعارك فإن عين المرجعية كانت تراقب المعركة، وتصدر التوجيهات تلو التوجيهات للمقاتلين في ما يخص أخلاقيات الحروب وفق النهج الإسلامي، فأصدرت توجيهاتها العشرين لحث المقاتلين لأن يكون الشرع هو الحاكم في أرض المعركة، فلا اعتداء على أسير، ولا أخذ المدنيين بالجريرة ولا اعتداء على ممتلكات عامة أو خاصة أو تدمير الزروع والبساتين إلا بما يقتضي من ضروريات المعركة.

كذلك جعلت المرجعية خصوصاً مع بدء عمليات تحرير الموصل، ضابطة مهمة للعمل العسكري، وهو الحفاظ على أرواح المدنيين، وخصوصاً أولئك الذين أختطفهم داعش، واستخدمهم كدروع بشرية، حيث وجهت المقاتلين قائلة (واعلموا إن حفظ أرواح الأبرياء أولى من مقاتلة العدو)<sup>(٣٤)</sup>.

وبعد اشتداد جرائم داعش الإرهابي بحق سكان المناطق التي احتلها على اختلاف ألوانهم من ملين وغير مسلمين إذ مارس القصاص والقتل بحقهم، من اعدامات جماعية، وتهديم الاضرحة والمقامات، والاعتداء على الكنائس، وتدمير المواقع الاثرية، واستخدام المدنيين كدروع بشرية، وما رافق هذه الامور وقبلها موجه نزوح كبيرة. وهنا ساهمت المرجعية الدينية في دعم النازحين وساكني المناطق المحتلة على مستويان:

المستوى الاول وتجسد على صعيد الخطاب الديني: اذ دعت المرجعية من خلال خطب الجمعة الى دعم النازحين فمثلاً نصت احدى خطب الجمعة على الاتي: (اوصيكم إخواني بالنازحين خيراً هؤلاء أبناء بلدنا هؤلاء نزحوا قسراً وتركوا ديارهم وأوطانهم ومدنهم، أوصيكم به خيراً، راعوا مشاعرهم وتعاملوا معهم بالحسنى). وهذه اشارة واضحة على ضرورة الاهتمام بالنازحين.

اما المستوى الثاني تجسد على صعيد التدخل المباشر (الواقعي): اذ حثت الحكومة العراقية ومختلف الفعاليات السياسية والاجتماعية، وخاصة ميسوري الحال، واكدت على المسؤولين من مختلف الدرجات والأصناف الحضور الميداني في تجمعات النازحين

ومعسكرات المقاتلين لمعايشة الواقع والاطلاع المباشر على احتياجاتهم والسعي لتبليتها والإسراع في صرف التخصيصات المالية لهم، لاسيما توفير الأدوية والكوادر الطبية للنازحين، قد ساهمت مرجعية السيد السيستاني في تقديم مختلف الخدمات المادية والمعنوية، وتقديم المساعدات والمعونات المادية والعينية للنازحين والمناطق المحررة على حدّ سواء.

لذلك يمكننا القول ان فتوى الجهاد الكفائي رسمت إنسانية الدين الإسلامي الحنيف بأبهى صورها، وأوضحت للعالم إن الإسلام الحقيقي هو ما يمثله أبناء العراق الملبين لفتوى الجهاد، ولا تمثله عصابات داعش وغيرها من التنظيمات والمجاميع الارهابية ولا الافكار المتطرفة. هي ليست فتوى عسكرية فقط هدفها مسؤولية الدفاع عن الوطن انما اسهمت بشكل كبير في حفظ السلم الاهلي ووحدة المجتمع العراقي على اختلاف مكوناته الدينية والمذهبية والعرقية والقومية.

#### الخاتمة والاستنتاجات

المرجعية الدينية في العراق تعد ظاهرة متقدمة وناضجة سواء على صعيد الخطاب الديني، او على صعيد القيادة، او على صعيد المواقف، وقد تقلدت العديد من الوظائف والواجبات ومارست عده ادوار ضد البدع والاختلالات والانحرافات ونشر الافكار التحررية ضد التخلف السياسي والاستبداد الداخلي والاستعمار الخارجي، كونها الامتداد الحقيقي النابع من الامامة والتي تجسدت هذه الاخيرة بكونها امتداداً للنبوة. وهي تتمتع بتأييد شعبي واسع لما لها من قدرتها على التأثير على الافراد والجماعات انطلاقاً من ايمانهم بدورها وحكمتها الفعالة في ادارة الازمات بفاعلية وحكمة.

وبقدر تعلق الامر بالعراق فان للمرجعية الدينية ادوار ووظائف وواجبات تجاه جميع المشكلات التي واجهت وتواجه المجتمع العراقي وواحدة من اهم المشكلات هي مشكلة الاندماج في بناء هوية وطنية جامعة، اذ يلاحظ بعد زوال الدولة العراقية وتناثر الولاءات الى مرجعياتها الاصلية التي انقسمت بين الطائفة والمذهب والقبيلة والعشيرة والعائلة للاحتماء بها في ظل غياب سلطة الدولة والقانون، هنا عبرت المرجعية الدينية

عن وحدة العراق وأكدت ان قوة البلاد في تنوعها لذلك ركزت على ضرورة بناء نظام سياسي تعددي ودعت الى تأسيس دستور يتضمن الحقوق والحريات ويضمنها، لكل مكونات المجتمع العراقي.

وكذلك موقفها في محاربة عصابات داعش الارهابية واصدارها فتوى الجهاد الكفائي وما لهذه الفتوى المباركة من اثار ايجابية على حاضر البلاد ومستقبله ببعديها العسكري والانساني، التي لولاها لانحدر البلاد الى منحدر خطير او حرب اهلية محتمة، الا ان المرجعية الدينية، منذ بروز الصراعات الطائفية دعت الى ضبط النفس في العديد من الفتاوى والمواقف وأكد على ان قوة البلاد بتنوعها ووحدة هذا التنوع من خلال حسن ادارته.

#### الاستنتاجات

١- الوحدة الوطنية وسيلة وهدف في ان واحد تنشدها كل الدول لأجل استقرارها وتطورها، ولا يمكن تحقيقها الا من خلال تطبيق مبدأ المواطنة (المساواة في الحقوق والواجبات) وتطبيق العدالة الاجتماعية التي لا نعني بها المساواة انما اعطاء كل فرد حقه في ضوء مؤهلاته وجهده. بالإضافة الى تركيز مؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية عليها، لا سيما ان المجتمع العراقي مجتمع متعدد.

٢- موقف المرجعية الدينية موقف واضح بشأن ادارة الدولة العراقية من قبل ابنائها بعيد عن ارادة المحتل وتدخله وان يكون النظام السياسي نظاماً تعددي يسمح للجميع للمشاركة في ادارة الدولة بما يتناسب مع موضوع الاغلبية السياسية والاقلية السياسية وليس الاجتماعية.

٣- رفضت المرجعية الصراعات الطائفية ودعت الى ضبط النفس خوفاً على البلاد من الانجرار نحو حرب اهلية في حينها.

٤- تجدد رفضها للتدخل بالشؤون الداخلية للبلاد لما له اثار سلبية على حاضر ومستقبل البلاد ولما يمثل من تهديد للوحدة الوطنية

- ٥- رفضت المحاصصات الطائفية في تولي المناصب وادارة الشؤون العامة لما يمثله من اقصاء اجتماعي وثقافي وطبقي لقطاعات واسعة من المجتمع العراقي.
- ٦- تولت زمام المبادرة في القضاء على عصابات داعش من خلال الفتوى المقدسة والتي ابعدت البلاد من خطر الحرب الاهلية.
- ملخص:

مارست المرجعية الدينية ادوار ووظائف وواجبات تجاه جميع المشكلات التي واجهت وتواجه المجتمع العراقي؛ وواحدة من اهم المشكلات هي مشكلة الاندماج والوحدة الوطنية بعد عام ٢٠٠٣ التي تصدعت بفعل عوامل داخلية وخارجية، اذ يلاحظ بعد زوال الدولة العراقية وتناثر الولاءات الى مرجعياتها الاصلية التي انقسمت بين الطائفة؛ والمذهب؛ والقبيلة؛ والعشيرة؛ والعائلة؛ للاحتماء بها في ظل غياب سلطة الدولة والقانون؛ وهنا دعت ووقفت المرجعية الدينية مع وحدة البلاد وتنوعها؛ وأكدت ان قوة البلاد في تنوعها؛ لذلك ركزت على ضرورة بناء نظام سياسي تعددي؛ ودعت الى تأسيس دستور يتضمن الحقوق والحريات لكل مكونات المجتمع العراقي؛ ويضمنها. وكذلك موقفها في محاربة عصابات داعش الارهابية واصدارها فتوى الجهاد الكفائي؛ وما لهذه الفتوى المباركة من اثار ايجابية على حاضر البلاد ومستقبله؛ ببعديها العسكري والانساني

الكلمات المفتاحية: المرجعية الدينية، الوحدة الوطنية، الاندماج الوطني العراقي، فتوى الجهاد الكفائي

summary

The religious reference exercised roles, functions and duties towards all the problems that confronted and confronted the Iraqi society; One of the most important problems is the problem of integration and national unity after ٢٠٠٣, which was cracked by internal and external factors. It is noted after the demise of the Iraqi state and the scattering of loyalties to its original references that were divided between the sect; doctrine; the tribe;

the clan; and family; To take shelter in the absence of the authority of the state and the law

Here, the religious authority called and stood with the country's unity and diversity; She emphasized that the country's strength lies in its diversity; Therefore, I focused on the need to build a pluralistic political system; It called for the establishment of a constitution that includes the rights and freedoms of all components of Iraqi society; It is guaranteed. As well as its position in the fight against terrorist gangs of ISIS and its issuance of the fatwa for sufficient jihad; The positive effects of this blessed fatwa on the present and future of the country. In its military and humanitarian dimensions.

#### الهوامش:

(١) مجموعة مؤلفين، رؤساء الدول امام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية، مطبوعات اكااديمية المملكة المغربية، قاس، ١٩٩٤، ص ٩٢.

(٢) عامر عياش عبد والطيف كريم محمد، فكرة التعددية والوحدة الوطنية في الدستور العراقي الجديد، في التعددية والوحدة الوطنية الواقع والطموح، وقائع المؤتمر الذي عقده مركز صلاح الدين الايوبي بالتعاون مع بيت الحكمة للفترة ١٩-٢٩ تشرين الثاني، ٢٠٠٨، ص ١٠٢.

(٣) رياض فارس، مفهوم الوحدة الوطنية، الحوار المتمدن، العدد (٤٨٦٤)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الاتي (<http://www.ahewar.org>)

(٤) المصدر نفسه.

(٥) عبد العظيم جبر حافظ، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية (العراق انودجا)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (٢١)، جامعة واسط ٢٠١٦، ص ٣٧٧.

(٦) سعد عبد الحسين نعمة، دور مبدأ المواطنة بتعزيز المشاركة السياسية في العراق، مجلة كلية الدراسات الانسانية، العدد (٣)، ٢٠١٣، ص ١٤٥

(٧) سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية ودولة الرفاهية في العراق بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهدين، ٢٠١٧، ص ١٨٠



- (٨) ناظم عبد الواحد الجاسور، العنف الطائفي ظاهرة غير عراقية: العنف الطائفي أسبابه ونتائجه، مجلة الرأي والرأي الآخر، العدد (٤)، وحدة البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧، ص ٢.
- (٩) محمد قاسم العيسى، الطائفية ومشروع الدولة العراقية الحديثة، مجلة مدراك، السنة الثانية، العددان الخامس والسادس، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٤٦.
- (١٠) عزيز جبر شيال، ظاهرة العنف والتطرف الأسباب والمعالجات، مجلة الرأي والرأي الآخر، العدد (٤)، وحدة البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد، ٢٠٠٧، ص ٢٢.
- (١١) يونس محسن، أثريات الطائفية السياسية، مقاربات أولية في العنف والعنف الطائفي، الهيمنة والثروات الرأس مالية، مجلة مدراك، العدد (٢)، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٨٥-١١٣.
- (١٢) سعدون محسن ضمد، هوية العراق والمواطنة المذبوحة تدبلج بأزمة هوية من المستوى الفلسفي التأملي إلى البوليسي الإرهابي، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، مطبعة المعارف، بيروت، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٤٦.
- (١٣) عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩، ص ٣٣٣. وينظر: خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق في مجموعة باحثين الاحتلال الأمريكي للعراق، المشهد الأخير، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧، ص ١١.
- (١٤) طلال حسين الروايحي، الانتخابات ومستقبل العراق، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (١) الجمعية العراقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٥، ص ٤٦.
- (١٥) سعد عبد الحسين نعمة، دور مبدأ المواطنة بتعزيز المشاركة السياسية في العراق، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، العدد (٣)، كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، النجف الاشرف، ٢٠١٣، ص ١٤٤.
- (١٦) صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠، ص ٥٢.
- (١٧) سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨، ص ١١٠.
- (١٨) احمد علي عبود الحفاجي، دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي.. السيد السيستاني أنموذجاً، مجلة الاصلاح الحسيني، العدد (١٧)، مؤسسة وارث الانبياء للدراسات، ٢٠١٣، ص ٢.

- (١٩) صلاح عبد الرزاق، المصدر السابق، ص ٥٣
- (٢٠) نقلاً عن: حامد الحفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٢٦-٢٧.
- (٢١) سعد عبد الحسين وابوطالب هاشم احمد، الدور السياسي للمرجعية الدينية واثارة على حماية امن المجتمع، بحث منشور في المؤتمر السادس عشر الذي اقامة مركز دراسات الكوفة، المرجعية الدينية طريق هدى وسبيل نجاة، المحور الاجتماعي ٢٠١٩، ص ٣١٠
- (٢٢) حميد فاضل حسن، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرار والانكفائية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، ص ١٨٧.
- (٢٣) مالك دهام، تطور أزمة تشكيل الحكومة العراقية في ظل الوضع السياسي الراهن، مجلة شؤون عراقية، العدد (١)، مركز دراسات النهرين، جامعة النهرين، ٢٠١٠، ص ٢٣.
- (٢٤) رشيد عمارة ياسين الزبيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال في مجموعة من باحثين، استراتيجية التدمير، آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية - الهوية الوطنية، السياسات الاقتصادية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٦٥.
- (٢٥) استفتاء صادر عن مكتب سماحة السيد السيستاني بتاريخ ١٣/ذي القعدة ١٤٢٤ هـ الموافق، ٢٠٠٤/١/٦، نقلاً عن: صلاح عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤-١٢٥.
- (٢٦) علي طاهر الحمود، ملاحظات على ضوء خطبة المرجعية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الاتي: <https://www.nasnews.com>
- (٢٧) امل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المنتدى، العدد (٩-١٩)، المجلد (١)، ٢٠١٢، ص ٥٠.
- (٢٨) حمد جاسم محمد، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون العراقية الاسباب والنتائج، منشورات شبكة النبأ المعلوماتية، على الرابط الاتي: <https://annabaa.org>
- (٢٩) حسن سعد حميد، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية، برلين-المانيا، ٢٠١٧، ص ١٦٨.
- (٣٠) ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤ / شعبان / ١٤٣٥ هـ، ١٣ / ٦ / ٢٠١٤ م.
- (٣١) عادل الجبوري، فتوى الجهاد الكفائي والرؤية العميقة للمرجعية الدينية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي: <http://asrarmedia.com>
- (٣٢) المصدر نفسه

(٣٣) ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤ / شعبان / ١٤٣٥هـ، ١٣/٦/٢٠١٤م.

(٣٤) ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤ / شعبان / ١٤٣٥هـ، ١٣/٦/٢٠١٤م.

#### المصادر

١. احمد علي عبود الخفاجي، دور المرجعية الدينية في إصلاح الواقع العراقي.. السيد السيستاني أنموذجاً، مجلة الاصلاح الحسيني، العدد (١٧)، مؤسسة وارث الانبياء للدراسات، ٢٠١٣
٢. استفتاء صادر عن مكتب سماحة السيد السيستاني بتاريخ ١٣/ذي القعدة ١٤٢٤ هـ الموافق، ٢٠٠٤/١/٦
٣. امل الخزعلي، المرجعية الدينية الشيعية والعمل السياسي قراءة في مواقف السيد علي السيستاني من العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة المنتدى، العدد(٩-١٩)، المجلد(١)، ٢٠١٢
٤. حامد الخفاف، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية، دار المؤرخ العربي، بيروت، ٢٠٠٩
٥. حسن سعد حميد، السياسات العامة لمكافحة الارهاب في العراق بعد ٢٠٠٣م، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والاسراتيجية والاقتصادية، برلين-المانيا، ٢٠١٧.
٦. حمد جاسم محمد، تنامي دور المرجعية الدينية في الشؤون العراقية الاسباب والنتائج، منشورات شبكة النبا المعلوماتية، على الرابط الاتي: <https://annabaa.org>
٧. حميد فاضل حسن، إشكالية الطائفية السياسية في العراق بين الاستمرار والانكفائية، مجلة العلوم السياسية، العدد (٣٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٦،
٨. رشيد عمارة ياسين الزبيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال في مجموعة من باحثين، استراتيجية التدمير، آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه (الطائفية - الهوية الوطنية، السياسات الاقتصادية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦

٩. رياض فارس، مفهوم الوحدة الوطنية، الحوار المتمدن، العدد (٤٨٦٤)، شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الرابط الاتي (<http://www.ahewar.org>)
١٠. سعد عبد الحسين نعمة، العدالة الاجتماعية ودولة الرفاهية في العراق بعد ٢٠٠٣، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، ٢٠١٧
١١. سعد عبد الحسين نعمة، المشاركة السياسية والقرار السياسي دراسة حالة العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨
١٢. سعد عبد الحسين نعمة، دور مبدأ المواطنة بتعزيز المشاركة السياسية في العراق، مجلة كلية الدراسات الانسانية، العدد (٣)، ٢٠١٣
١٣. سعد عبد الحسين نعمة، دور مبدأ المواطنة بتعزيز المشاركة السياسية في العراق، مجلة كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، العدد (٣)، كلية الدراسات الإنسانية الجامعة، النجف الاشرف، ٢٠١٣
١٤. سعد عبد الحسين وابوطالب هاشم احمد، الدور السياسي للمرجعية الدينية واثارة على حماية امن المجتمع، بحث منشور في المؤتمر السادس عشر الذي اقامة مركز دراسات الكوفة، المرجعية الدينية طريق هدى وسبيل نجاة، المحور الاجتماعي ٢٠١٩
١٥. سعدون محسن ضمد، هوية العراق والمواطنة المذبوحة تدبلج بأزمة هوية من المستوى الفلسفي التأملي إلى البوليسي الإرهابي، في مجموعة باحثين، المواطنة والهوية الوطنية معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، مطبعة المعارف، بيروت، بغداد، ٢٠٠٨
١٦. صلاح عبد الرزاق، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠
١٧. طلال حسين الروايحي، الانتخابات ومستقبل العراق، المجلة العراقية للعلوم السياسية، العدد (١) الجمعية العراقية للعلوم السياسية، ٢٠٠٥
١٨. عادل الجبوري، فتوى الجهاد الكفائي والرؤية العميقة للمرجعية الدينية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الاتي: <https://www.nasnews.com>

١٩. عامر عياش عبد والطيف كريم محمد، فكرة التعددية والوحدة الوطنية في الدستور العراقي الجديد، في التعددية والوحدة الوطنية الواقع والطموح، وقائع المؤتمر الذي عقده مركز صلاح الدين الايوبي بالتعاون مع بيت الحكمة للفترة ١٩-٢٩ تشرين الثاني، ٢٠٠٨ عبد العظيم
٢٠. جبر حافظ، الثقافة السياسية وبناء الوحدة الوطنية (العراق انودجاً)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد (٢١)، جامعة واسط ٢٠١٦
٢١. عبد العظيم جبر، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، ٢٠٠٩
٢٢. خضر عباس عطوان، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق في مجموعة باحثين الاحتلال الأمريكي للعراق، المشهد الأخير، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٧
٢٣. عزيز جبر شيال، ظاهرة العنف والتطرف الأسباب والمعالجات، مجلة الرأي والرأي الآخر، العدد (٤)، وحدة البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧
٢٤. علي طاهر الحمود، ملاحظات على ضوء خطبة المرجعية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الاتي: <http://asrarmedia.com>
٢٥. مالك دهام، تطور أزمة تشكيل الحكومة العراقية في ظل الوضع السياسي الراهن، مجلة شؤون عراقية، العدد (١)، مركز دراسات النهرين، جامعة النهرين، ٢٠١٠
٢٦. مجموعة مؤلفين، رؤساء الدول امام حق تقرير المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية، مطبوعات اكااديمية المملكة المغربية، قاس، ١٩٩٤
٢٧. محمد قاسم العيسى، الطائفية ومشروع الدولة العراقية الحديثة، مجلة مدراك، السنة الثانية، العددان الخامس والسادس، بغداد، ٢٠٠٧

٢٨. ناظم عبد الواحد الجاسور، العنف الطائفي ظاهرة غير عراقية: العنف الطائفي أسبابه ونتائجه، مجلة الرأي والرأي الآخر، العدد (٤)، وحدة البحوث والدراسات السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٧.
٢٩. ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤ / شعبان / ١٤٣٥هـ، ١٣ / ٦ / ٢٠١٤م.
٣٠. ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤ / شعبان / ١٤٣٥هـ، ١٣ / ٦ / ٢٠١٤م.
٣١. ينظر الى فتوى المرجعية الدينية في ١٤ / شعبان / ١٤٣٥هـ، ١٣ / ٦ / ٢٠١٤م.
٣٢. يونس محسن، أثريات الطائفية السياسية، مقاربات أولية في العنف والعنف الطائفي، الهيمنة والثروات الرأس مالية، مجلة مدراك، العدد (٢)، بغداد، ٢٠٠٥.